الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.26

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

Distr.: General
14 March 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة كاتشمارسكا (نائبة الرئيس) ..... (بولندا)

ثم: السيد بلانكو كوندي ..... (الجمهورية الدومينيكية)

المحتويات

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-23744 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية)، تولت السيدة كاتشمارسكا (بولندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتِحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)* (A/77/40 و A/77/44 و A/77/228 و A/77/230 و A/77/231 و A/77/279 و A/77/289 و A/77/344)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/77/48 و A/77/56 و A/77/139 و A/77/157 و A/77/160 و A/77/162 و A/77/163 و A/77/167 و A/77/169 و A/77/170 و A/77/171 و A/77/172 و A/77/173 و A/77/174 و A/77/177 و A/77/178 و A/77/180 و A/77/182 و A/77/183 و A/77/189 و A/77/190 و A/77/196 و A/77/197 و A/77/199 و A/77/201 و A/77/202 و A/77/203 و A/77/205 و A/77/212 و A/77/226 و A/77/235 و A/77/238 و A/77/239 و A/77/245 و A/77/246 و A/77/248 و A/77/262 و A/77/262/Corr.1 و A/77/270 و A/77/274 و A/77/284 و A/77/287 و A/77/288 و A/77/290 و A/77/296 و A/77/324 و A/77/345 و A/77/357 و A/77/364 و A/77/487)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/77/149 و A/77/168 و A/77/181 و A/77/195 و A/77/220 و A/77/227 و A/77/247 و A/77/255 و A/77/311 و A/77/328 و A/77/356)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)* (A/77/36)

1 - **السيد أربيتير** (كندا): قال إن مساهمة وفد بلده في عمل اللجنة ستظل تسترشد بمقصد تحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والعمل بشكل جماعي لتعزيز وإعادة بناء الأسس التي يمكن أن يزدهر عليها السلام. وتواصل كندا شراكتها مع زامبيا لفهم التحديات التي يطرحها زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والتصدي لها بشكل أفضل، بما في ذلك في سياق التعافي غير المتكافئ من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتهديدات المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ والنزاعات، والتفاوتات العالمية في الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي حين أُحرز تقدم في السنوات التي انقضت منذ تقديم القرار المتعلق بإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري لأول مرة، فإن البيانات تظهر أن المجتمع الدولي لن يحقق الغاية 5-3 من أهداف التنمية المستدامة إذا لم يضاعف الجهود التي يبذلها. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتيح قرار العام الحالي منبراً يمكن من خلاله لجميع الدول أن تجدد التزامها بالعودة إلى المسار الصحيح.

2 - وأكد أن كندا ستقدم مرة أخرى قراراً بشأن حالة حقوق الإنسان في إيران في تضامن تام مع النساء والفتيات الشجاعات اللواتي يحتججن سلمياً على أعمال ما يسمى بشرطة الأخلاق العامة. وعلاوة على ذلك، ستواصل الإشادة بصمود شعب أوكرانيا وثباته في مقاومة الغزو غير المبرر وغير المشروع الذي شنه الاتحاد الروسي، وستدعم جميع الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الخطيرة التي ترتكب ضد الأوكرانيين.

3 - وأفاد بأن كندا وجهت دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة البلد، وهي لا تزال على استعداد لتلقي تعليقات بشأن الجهود التي بذلتها للتصدي للتحديات التي تواجهها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالشعوب الأصلية، والعنصرية، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

4 - وأعرب عن قلق بلده البالغ إزاء المعلومات المضللة والهجمات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وتضييق نطاق المجتمع المدني. وينبغي أن يساهم عمل اللجنة في حماية هؤلاء الأشخاص وأن يستند إلى أدلة وبيانات وتحليلات مستقاة من مصادر موثوقة، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وأسلافه.

5 - **السيدة غونزاليس لوبيز** (السلفادور): قالت إن بلدها ما فتئ يدعو إلى وضع رؤية شاملة للهجرة الدولية تركز على حقوق الإنسان وترفض تجريم المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وعلاوة على ذلك، تعتبر السلفادور عدم الاحتجاز وعدم فصل أفراد الأسرة عن بعضهم والوصول إلى العدالة حقوقاً وتعتبر الهجرة خياراً وليست التزاماً. ويمثل اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة

والمنظمة والنظامية وإعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية خطوة رئيسية في اتجاه اعتماد نهج أكثر شمولاً إزاء الهجرة. وقد عززت السلفادور، بوصفها نصيراً للاتفاق العالمي ورئيساً مؤقتا للمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة لعام 2022، النهج المتبع إزاء الهجرة من منظور إقليمي وعالمي من خلال تنفيذ تدابير للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وإعداد أنشطة للحوار وتبادل الخبرات مع البلدان والمنظمات الدولية.

6 - وأضافت أن دورة الاستعراض الأولى للاتفاق العالمي حددت مجالات حصول المهاجرين على الحقوق حيث لا يزال هناك عمل يتعين إنجازه. ومع استمرار العديد من المهاجرين في سلوك طرق خطرة تعرض حياتهم للخطر، لا تزال الحواجز التي تعرقل حصولهم على الحقوق والخدمات تحول بينهم وبين الأمل في تحقيق حياة كريمة لأنفسهم ولأسرهم.

7 - وأردفت قائلة إن إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية يوفر مبادئ توجيهية بشأن الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها. وأولاً، لما كانت حالات اختفاء المهاجرين حقيقة لا يمكن تجاهلها، فمن المأمول أن تعالج توصيات الأمين العام هذه المسألة. وثانياً، يجب على الدول أن تواصل العمل معاً لتيسير حصول جميع المهاجرين على الخدمات الأساسية، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، ولكن أيضاً لتعزيز التعاون القنصلي وضمان حصول المهاجرين على الوثائق. وثالثاً، تلتزم السلفادور بوضع روايات قائمة على الأدلة عن المهاجرين بوصفها وسيلة أساسية لمكافحة ظاهرة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية، التي تشكل تهديداً كامناً لأمن جميع المهاجرين وكرامتهم. وينبغي أن ينعكس اعتماد نهج شامل إزاء حقوق المهاجرين في المؤشرات المقترحة لدعم الدول في استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي، الذي سيشكل عنصراً حاسماً لإظهار الالتزام المقطوع في عام 2018 بتغيير واقع المهاجرين والانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

8 - وأشارت إلى حدوث أكثر من 000 20 حالة وفاة موثقة للمهاجرين منذ اعتماد الاتفاق العالمي. ومن الضروري عدم السماح بزيادة هذا الرقم أو نسيان المهاجرين لدى مناقشة حقوق الإنسان. وثمة حاجة إلى وجود عمل وتضامن حقيقيين بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بما في ذلك الالتزام بتوسيع المسارات وتنويعها لتحقيق هجرة آمنة ومنظمة ونظامية حقاً باعتبارها عنصراً أساسياً لتفادي أوجه الضعف ومعالجتها على امتداد رحلة الهجرة.

9 - **السيد أودوني** (الأرجنتين): قال إن سياسة بلده الخارجية تسترشد بإدماج الجميع واحترام التنوع والالتزام بتحقيق التطبيق غير المقيد لجميع حقوق الإنسان. وأضاف أن حكومته تعطي الأولوية لضمان الاعتراف بحقوق جميع النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والتمتع الفعلي بها.

10 - وذكر أن الأرجنتين تنفذ، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بالاشتراك مع فرنسا حملة ثالثة لتشجيع المزيد من الدول على التصديق على الاتفاقية، بهدف التوصل إلى 100 تصديق بحلول عام 2025.

11 - وأضاف أن الأرجنتين صدّقت على جميع الصكوك الدولية والإقليمية القائمة المتصلة بإلغاء عقوبة الإعدام، وهي تعزز مختلف المبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ويلزم أيضاً وضع صك قانوني عالمي وملزم يكفل تمتع كبار السن تمتعاً كاملاً بحقوقهم لأن الإطار القانوني الدولي الحالي لحقوق الإنسان ليس محدداً أو متسقاً بما فيه الكفاية.

12 - ومضى يقول إن الأرجنتين صدّقت على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري، وهي تشارك بنشاط في مبادرات مثل التحالف العالمي من أجل إنهاء التجارة في السلع المستخدمة في عقوبة الإعدام والتعذيب، الذي أطلقته مع منغوليا والاتحاد الأوروبي. وتؤيد الأرجنتين مبادئ المقابلة الفعالة في سياق التحقيقات وجمع المعلومات، التي تقترح إرشادات عملية للمقابلات غير القسرية وتنفيذ الضمانات الإجرائية المرتبطة بها. وأعرب عن ترحيبه بتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية من خلال قرار مجلس حقوق الإنسان 10/50.

13 - وأوضح أن وفد بلده يشارك بنشاط في الحوارات التفاعلية وفي التفاوض بشأن مشاريع القرارات لأنه يؤمن إيماناً راسخاً بضرورة مواصلة تعزيز النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

14 - **رئيس الأساقفة كاتشيا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن المبدأ القائل بأن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق يجب أن يكون نقطة البداية لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وحينما لا يُعترف بذلك، سيكون من السهل

تقويض حقوق الإنسان وحرياته وتجاهلها. والكرامة متأصلة في طبيعة الإنسان ذاتها ولا يمكن أبداً اعتبارها تنازلاً من الدولة أو من أي جهة فاعلة أخرى. والكرامة ليست قيمة ذاتية ولا تتوقف أبداً على مكانة الفرد أو سلطته أو صلاته. ولا يتجلى ذلك في أي موضع من المواضع أكثر مما يتجلى انتهاك الحق في الحياة، ولا سيما للذين لم يولدوا بعدُ والمرضى وذوي الإعاقة وكبار السن. ويتطلب التنفيذ السليم لصكوك حقوق الإنسان إعادة التأكيد باستمرار على أن حقوق الإنسان مستمدة من الكرامة المتأصلة في الإنسان.

15 - وأضاف أنه ينبغي التأكيد على الحرية والتضامن باعتبارهما عنصرين ضروريين لرفاه الإنسان. ويؤدي النظر إليها على أنهما قيمتان متنافستان وليس متكاملتان إلى إضعاف كليهما. ويهدد تكريس التضامن على حساب الحرية بإدراج الأفراد في هويات جماعية دون إيلاء اعتبار لمصلحتهم الفردية. وتؤدي الحرية المنفصلة عن التضامن إلى فهم خاطئ للحقوق باعتبارها غايات عوض أن تكون وسيلة أساسية لضمان الظروف اللازمة لازدهار الإنسان. وتؤدي أيضاً إلى سلوك تنفيري ذي مرجعة ذاتية يفكك الحياة المجتمعية والتضامن بين الأجيال.

16 - ومضى يقول إنه يجب فهم حقوق الإنسان على أنها غير قابلة للتجزئة ومترابطة وأنها في خدمة الصالح العام كذلك. ويجب تفادي المحاولات الرامية إلى الترويج لمفاهيم جديدة ومثيرة للجدل لحقوق الإنسان لا تحظى بالاتفاق. وتشكل هذه الجهود، بما فيها الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ما أسماه البابا فرانسيس في كثير من الأحيان "الاستعمار الإيديولوجي". وعلاوة على ذلك، يوفر تعزيز بعض الحقوق المزعومة كما لو أنها كانت التزامات مشروعة كبش فداء مناسباً للذين ينكرون أيضاً الالتزامات الراسخة في مجال حقوق الإنسان. ولذلك ينبغي لكل من مجتمع الأمم والدول المنفردة تجنب إعطاء الأولوية للحقوق أو تسييسها أو تأكيد أفكار لا أساس لها في المعاهدة أو العرف بوصفها حقوقاً. وينبغي لها، عوضاً عن ذلك، أن تكفل تمتع الناس بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الراسخة بوضوح.

17 - **السيد باوينز** (بلجيكا): قال إن وفد بلده يود أن يسلط الضوء على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي تعرض لها المواطنون الأوكرانيون منذ شباط/فبراير 2022 في أعقاب الهجوم الذي شنه الاتحاد الروسي. وهذه الانتهاكات غير مقبولة ويجب مقاضاة مرتكبيها على النحو الواجب.

18 - وأكد أنه على الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل الأساس المشترك لحقوق الإنسان، فقد سعى البعض إلى إضفاء الطابع النسبي على حقوق الإنسان، موضحين أنها لا تتناسب مع تقاليدهم أو أنها تتوافق مع مخطط من المخططات الغربية. وفضل آخرون استخدام حقوق الإنسان كأداة أو تطبيقها بشكل انتقائي. ولا يمكن استخدام النسبية الثقافية ولا السيادة الوطنية لحرمان بعض مواطني بلد من البلدان أو منطقة من المناطق من حقوقهم، سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية واجتماعية.

19 - وأوضح أن مبدأ العالمية ينطبق بوضوح على النساء والفتيات. ولا يمكن تبرير التمييز بين الجنسين أو العنف الجنساني أو انتهاكات حقوق النساء والفتيات بأي تقليد من التقاليد أو دين من الأديان أو قيمة من القيم الثقافية أو عرف من الأعراف. وتواصل بلجيكا رصد التطورات السلبية في حالة حقوق الإنسان للنساء والفتيات في أفغانستان عن كثب. ومن المستحيل ضمان استقرار بلد من البلدان وازدهاره إذا استُبعد نصف سكانه. ويبعث أيضاً استمرار قمع المدافعات عن حقوق الإنسان في إيران ورد السلطات على الاحتجاجات هناك على عميق القلق.

20 - وأضاف أن اللجنة توفر منتدى لإجراء مناقشات صريحة بشأن حقوق الإنسان. ويساعد الدخول في حوار على صياغة استجابات للتحديات المشتركة. ولا يوفر وقف هذا الحوار أي حلول. وترحب بلجيكا بالفرصة المتاحة للدخول في حوار مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التي لا تزال تكتسي أهمية قصوى. ومن الضروري ضمان استقلال هذه الآليات وتيسير إمكانية قيامها بزيارات قطرية. وقد وجهت بلجيكا دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وشجعت من لم يبادر إلى ذلك بعدُ على أن يفعل الشيء نفسه.

21 - ورأى أن الأداء الفعال للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان يشكل مسألة من المسائل الحيوية، وتؤيد بلجيكا بقوة عملية تحديث هذه الهيئات مع الحفاظ على سلامتها واستقلالها. وهي تأمل في المساهمة في إنشاء مجلس دينامي وفعال لحقوق الإنسان بوسعه الوفاء بجميع جوانب ولايته، وترغب في التعاون مع جميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني للنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل مكان في العالم. والواقع أن المجتمع المدني يمثل أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويتعرض دوره للأسف لضغوط في الكثير من الأماكن في العالم. ويتقلص الحيز

المتاح للأصوات الناقدة في حين يزداد عدد الهجمات المباشرة المحددة الهدف. ومن الضروري ضمان الدفاع عن المدافعين.

22 - **السيد بريتولا** (أوكرانيا): قال إن بلده ملتزم التزاماً كاملاً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتساوية وغير تمييزية. وتشكل الركائز المترابطة والمتعاضدة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان الأساس اللازم لعالم أكثر سلماً وازدهاراً وعدلاً. وتعتزم أوكرانيا العمل مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين لتعزيز دور مجلس حقوق الإنسان، بوصفه الهيئة الرئيسية في مجال حماية حقوق الإنسان.

23 - وأكد أن أوكرانيا تؤيد بقوة ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي يرتكبها الاتحاد الروسي في أوكرانيا. ويتسم دور المجلس وآلياته في منع الإفلات من العقاب ونشاط لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا بأهمية حاسمة. وقد وجدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، في تقريرها الأخير (A/77/533)، أسباباً معقولة لاستنتاج أن جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قد ارتكبت في أوكرانيا. وقد وثّقت اللجنة أيضاً أنماطاً من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والحبس غير المشروع، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاغتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي المرتكبة في المناطق التي احتلتها القوات المسلحة الروسية في أربع مناطق. وقد احتجز أشخاص، ورُحّل بعضهم بصورة غير قانونية إلى الاتحاد الروسي، ولا يزال العديد منهم في عداد المفقودين. وقد تأثر الضحايا من جميع الأعمار بالعنف الجنسي، حيث أجبر أفراد الأسر، بمن فيهم الأطفال، في بعض الأحيان على مشاهدة الجرائم. ونظرا لخطورة الانتهاكات، فإن هناك حاجة لا يمكن إنكارها للمساءلة. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بتعزيز تنسيق المساءلة المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني، لتحسين الفعالية ومنع إلحاق الضرر بالضحايا والشهود. وتدعو أوكرانيا جميع الشركاء إلى تعزيز جهودهم لتقديم الجناة إلى العدالة. ويجب ضمان مساءلة جميع الجناة وقادتهم.

24 - وأعرب عن تأييد أوكرانيا لعمل منظومة هيئات معاهدات الأمم المتحدة وعن امتنانها للجهود الدؤوبة التي يبذلها أعضاؤها بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية. وقد انضمت إلى الغالبية العظمى من المعاهدات والاتفاقات الدولية في ميدان حقوق الإنسان وصدقت عليها، وأوفت بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بأمانة. وتقدر أوكرانيا أيضاً الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية فريدة لتحسين حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، وتتعاون بنشاط مع نظام الإجراءات الخاصة، الذي يشكل عنصرا أساسيا في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبعد أن وجهت أوكرانيا إلى دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، فإنها تتطلع إلى زياراتهم القطرية لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الاتحاد الروسي في أوكرانيا.

25 - واعتبر أن من الأهمية بمكان الحفاظ على وجود فعال ومستقل لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا في أعقاب الغزو الواسع النطاق والحرب العدوانية اللذين شنهما الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، مما تسبب في تدهور شديد وسريع لحالة حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار تعاون أوكرانيا مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تعاونا مثالياً. ويمكن لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أن تساعد في منع حدوث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

26 - **السيد كولهانيك** (تشيكيا): قال إن تشيكيا، بوصفها مناصراً ثابتاً لجميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، مصممة على التمسك بالقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهي ملتزمة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان وتدعم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المعين حديثاً.

27 - وأشار إلى أن حالة حقوق الإنسان في عدة بلدان لا تزال تشكل مصدر قلق. وتدين تشيكيا بأشد العبارات الممكنة الحرب العدوانية غير المبررة وغير القانونية التي يشنها الاتحاد الروسي، دون تعرّضه للاستفزاز، على أوكرانيا. ولن تعترف أبداً بالضم غير القانوني لمقاطعات لوهانسك ودونيتسك وزابوريزهيا وخيرسون في أوكرانيا، تماماً مثل عدم اعترافها بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم. ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقف فورا هجماته العسكرية وأن يسحب قواته من كامل أراضي أوكرانيا. وقد كانت الفظائع التي ارتكبتها القوات الروسية ضد المدنيين في ماريوبول وبوشا وإيزيوم وأماكن أخرى مروعة. ويجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي لا حصر لها. وتؤيد تشيكيا بقوة إنشاء محكمة خاصة لجريمة العدوان على أوكرانيا، وتدين بشدة أيضاً القمع المتصاعد في الاتحاد الروسي، حيث تشن حملة قمع منهجية واضحة ضد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنافذ الإعلامية المستقلة والمعارضة السياسية والأشخاص

المنتمين إلى أقليات. وأعرب عن تقديره لاعتماد مجلس حقوق الإنسان مؤخراً قراراً بإنشاء ولاية مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في البلد.

28 - وأضاف أنه على الرغم من ترحيب تشيكيا بإصدار تقرير تقييم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن شواغل حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ أويغور المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين، فإن قرار عدم إجراء مناقشة مستفيضة بشأن مضمون التقرير في الدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان يشكل قراراً مؤسفاً. ولا يزال وجود معسكرات لإعادة التثقيف السياسي يشكل مصدر قلق بالغ. وقد حُثّت السلطات الصينية على إغلاق المعسكرات والإفراج الفوري عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين الذين اعتقلوا بسبب ممارستهم لحقوقهم الأساسية. ويبعث أيضاً الوضع في هونغ كونغ، بما في ذلك تأثير قانون الأمن القومي، على القلق.

29 - ومضى يقول إن تشيكيا، التي يساورها قلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أفغانستان، تدعو طالبان إلى التراجع عن قراراتها التي تؤثر على حقوق النساء والفتيات، ومقاضاة مرتكبي العنف العائلي ومحاكمتهم ومعاقبتهم، ووقف وصم الضحايا ومعاقبتهن.

30 - وأردف قائلاً إن ما تشهده إيران من قمع لحرية التعبير والرأي، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والافتقار إلى التدفق الحر للمعلومات، بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى الإنترنت، والاستخدام المفرط والواسع النطاق للقوة ضد المحتجين، أمور تبعث أيضاً على القلق العميق. وتحث تشيكيا إيران على إنهاء حملتها العنيفة التي أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا.

31 - وأعرب أخيراً عن القلق البالغ الذي لا تزال تشعر به تشيكيا إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية وهي تدين استمرار اضطهاد أعضاء المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائط الإعلام. وتؤيد تشيكيا تأييداً تاماً بعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد.

32 - **السيدة القيرع** (موريتانيا): قالت إن حالة حقوق الإنسان في بلدها عرفت نقلة نوعية، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ضاعفت الحكومة جهودها الرامية إلى ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتجذير الديمقراطية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعكف موريتانيا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على بلورة استراتيجية وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبغية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تواصل الحكومة تنفيذ برنامج أولوياتي الموسع الذي تموله الدولة ويشكل أكبر عدد من مشاريع حقوق الإنسان المتزامنة في تاريخ البلد، ويهدف إلى رفع القوة الشرائية للمواطنين، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وخلق فرص العمل.

33 - وأوضحت أن الحكومة تعمل على تعزيز سيادة القانون عن طريق مكافحة الأشكال المعاصرة للعبودية والاتجار بالبشر. ويجرم الدستور الموريتاني العبودية ويرسي الترسانة القانونية الرادعة. وقد وُضعت برامج اقتصادية واجتماعية وتنموية لتكريس العدالة وتكافؤ الفرص، وأُنشئت أيضاً آليات للرقابة والتقييم. وفي هذا الإطار، أطلق البلد خطة عمل وطنية لمحاربة هذه الظواهر، ترتكز على أربعة محاور رئيسية هي الوقاية، والتدريب، والمتابعة القانونية، والتعاون المحلي والإقليمي. وعُقدت حلقات عمل لتدريب السلطات الإدارية والقضائية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية في مجال القانون الذي يجرم الرق والاتجار بالبشر. ونظمت حملات توعية لصالح منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في البلد.

34 - وأضافت أن المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، لاحظ، خلال زيارته للبلد في أيار/مايو الماضي، الخطوات الكبيرة التي قطعت في هذا المجال. وقد شكلت الحكومة لجنة وزارية رفيعة المستوى لمحاربة الاتجار بالبشر ولجنة فنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن زيارة المقرر الخاص.

35 - وأفادت بأن الحكومة تعطي الأولوية للتعاون البناء مع آليات حقوق الإنسان بوصفها أدوات جوهرية وفعالة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم. وقد قدمت تقارير بما يتماشى مع التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

36 - **السيد كيم** سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فلا تزال هناك تحديات خطيرة في مختلف أنحاء العالم. وقد تفاقم بسرعة التفاوت والركود الاقتصادي نتيجة لجائحة كوفيد-19 في الوقت الذي تحصد فيه النزاعات والكوارث الطبيعية أرواح الكثيرين وتدمر المجتمعات المحلية. وتشكل هذه المآسي انتهاكاً خطيرا للقوانين واللوائح الدولية المعترف بها لحقوق الإنسان، بما في ذلك

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من تزايد عدد انتهاكات حقوق الإنسان، تُبذل الجهود ليس للقضاء على هذه الظواهر بل لخوض مواجهات في مجال حقوق الإنسان سعياً إلى تحقيق أهداف سياسية لا علاقة لها بهذه الحقوق. ويُساء استخدام مسألة حقوق الإنسان بغية التعدي على سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية.

37 - وذكر أنه في ذات الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غربية أخرى فرض قيمها على الآخرين، فإنها تصم البلدان "غير المطيعة" بأنها منتهكة لحقوق الإنسان في محاولة لقلب نظمها الاجتماعية. ويشكل السعي إلى الإطاحة بنظام اختاره شعب بلد من البلدان انتهاكاً لحقوق الإنسان وإهانة للشعب المعني. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن العنصرية والتمييز العنصري المتفشيين في البلدان الغربية لا يزالان دون معالجة على الساحة الدولية، فإن البلدان النامية تتعرض لهجمات جماعية بغض النظر عن حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، تحولت المحافل الدولية لحقوق الإنسان إلى ساحة غير منظمة للخداع السياسي، حيث يتعارض تعسف الولايات المتحدة والغرب وغطرستهما مع مبدأ المساواة في السيادة. ولكي تظل الأمم المتحدة مخلصة حقاً لمهمتها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي، ينبغي لها أن تعامل جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، وفقاً لمبادئها الحيوية المتمثلة في النزاهة والموضوعية والحياد التام.

38 - وأفاد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تركز، في إطار سياسة "الشعب أولا"، على تحمل المسؤولية عن حقوق الإنسان لشعبها وتعزيزها. وقد عززت جهودها في هذا الصدد حتى في أوقات الأزمات الحادة، والحصار الذي طال أمده، وضغط القوى المعادية، والكوارث الطبيعية. ويشكل النظام الاشتراكي الذي يركز على الجماهير الشعبية الضمان الأكثر موثوقية لحماية حقوق الإنسان الحقيقية وتعزيزها. وأكد أن بلده سيواصل تعزيز حقوق الإنسان لشعبه وسينضم بنشاط إلى المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تحقيق الحماية الحقيقية لحقوق الإنسان وتعزيزها.

39 - **السيد أمورين** (أوروغواي): قال إن حماية حقوق الإنسان يجب أن تستند إلى الحوار والتعاون وليس إلى المواجهة. ولكي تكون اللجنة ذات مصداقية وفعالية، يجب أن تسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية.

40 - وأردف قائلاً إن أوروغواي تواصل الدعوة إلى وقف العمل بعقوبة الإعدام بوصفه مساهمة في احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد أدركت أوروغواي، بعد إلغائها لعقوبة الإعدام في عام 1907، أن هذه العقوبة التي لا رجعة فيها ليست منزهة عن الأخطاء القضائية المحتملة، وأنه لا يوجد دليل قاطع على أنها تساهم في الحد من السلوك الإجرامي.

41 - ورأى بالتوازي مع ذلك أن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تواصل اللجنة إدانتها الشديدة لحالات الإعدام خارج نطاق القضاء بمطالبة جميع الدول بوضع حد لهذه الممارسة واتخاذ تدابير فعالة لمنع هذه الظاهرة بجميع أشكالها ومظاهرها ومكافحتها والقضاء عليها. ويجب أن تستند مكافحة عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء إلى المنع والتحقيق والمساءلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم مراعاة المنظور الجنساني والهوية الجنسانية لدى تحليل طبيعة عمليات القتل أو الوفاة، وأشكال الأذى والعنف، وعوامل الخطر أو الضعف بالنسبة لبعض الأفراد والجماعات.

42 - وأضاف أن أوروغواي تدرك أن احترام حقوق الإنسان وإقامة العدل أمران مترابطان ترابطاً عميقاً. وتشكل نزاهة النظام القضائي واستقلالية المهن القانونية شرطين أساسيين لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية ولتجنب أي تمييز في إقامة العدل.

43 - ومضى يقول إن الترابط المتزايد للعالم يبرهن على ضرورة زيادة الالتزام بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف والدفاع عن حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تدعو أوروغواي اللجنة إلى مواصلة الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في حماية حقوق الإنسان للجميع وإعمالها، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة في المجتمعات. ولذلك لا يمكن للجنة أن تتجاهل التحديات التي يواجهها كبار السن، والتي اشتدت بشكل ملحوظ خلال جائحة كوفيد-19 وتفاقمت بسبب أزمة الغذاء المتزايدة التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء. وتدرك أوروغواي، بوصفها عضواً نشطاً في مجموعة أصدقاء كبار السن، أن وضع كبار السن في صلب السياسة العامة وتنشيط جدول الأعمال لصالحهم يشكل عنصراً أساسياً في جهود الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة ما بعد الجائحة.

44 - *تولى الرئاسة السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية).*

45 - **السيد دجيغيمدي** (بوركينا فاسو): قال إن حقوق الإنسان يجب أن تكون في صميم الاستجابة العالمية للتحديات المعاصرة مثل الإرهاب وكوفيد-19 وتغير المناخ. وقد أعربت بوركينا فاسو بوضوح

عن التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال تأييد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتصديق على العديد من اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان، وتعزيز تعاونها مع الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

46 - وأوضح أن حكومة بلده اعتمدت، في نيسان/أبريل 2018، سياسة قطاعية بشأن العدالة وحقوق الإنسان للفترة 2018-2027. غير أن هذه السياسة تنفذ في سياق وطني يتسم بتجدد الهجمات الإرهابية وتصاعد التطرف العنيف، مما يؤدي إلى حدوث انتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، حيث قُتل أكثر من 000 2 مدنياً ومن أفراد قوات الدفاع والأمن؛ والحق في التعليم، حيث أجبرت 16,96 في المائة من المرافق التعليمية على الإغلاق في أيار/مايو 2022؛ والحق في الصحة، حيث تأثر 39 في المائة من المرافق الصحية بانعدام الأمن في آب/أغسطس 2022؛ والحق في الحصول على مياه الشرب والحق في الوصول إلى العدالة، بسبب إغلاق المحاكم وعدم إمكانية الحصول على مياه الشرب نتيجة للتحديات الأمنية الرئيسية.

47 - وأفاد بأن بوركينا فاسو تعهدت، سعياً منها إلى توفير استجابة شاملة، بتعزيز تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال عدة مبادرات تتعلق بمكافحة الإرهاب، واستعادة سلامة الأراضي الوطنية، والحفاظ على السلام والتماسك الاجتماعي. وفي آذار/مارس 2021، اعتُمد قانون لتفعيل الآلية الوطنية لمنع التعذيب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ استراتيجيات تتعلق برعاية المشردين داخلياً والتعليم في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، وقعت بوركينا فاسو، بغية تيسير الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان في سياق وطني صعب، اتفاقاً مع الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لإنشاء مكتب قطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

48 - وذكر أن بوركينا فاسو قدمت، في آذار/مارس 2022، تقريرها الثاني بموجب المادة 73 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (CMW/C/BFA/2). وبالإضافة إلى ذلك، فهي تقيم حواراً متواصلاً مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، وهي تعد للجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.

49 - وأشار فيما يتعلق بالعدالة إلى إجراء المحاكمات الأولى للإرهابيين المشتبه فيهم وتكثيف حملة القمع ضد خطاب الكراهية ووصم المجتمعات المحلية. وتجري المحاكم المستقلة والنزيهة تحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن بهدف تسليط الضوء على هذه الادعاءات ومعاقبة الجناة. ويجري أيضاً اتخاذ إجراءات لتوفير التدريب المستمر في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لقوات الدفاع والأمن ومساعدي الأمن. وبما أنه لا يمكن للجهود التي تبذلها بوركينا فاسو لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أن تكلل بالنجاح دون تعاون مفتوح بين الدول، أعرب السيد دجيغيمدي عن شكره للمجتمع الدولي على دعمه ودعا إلى تعزيز تعددية الأطراف.

50 - **السيدة العامري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها بذل جهوداً لتطوير منظومته التشريعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان. وخلال السنوات الماضية، اعتمدت الدولة حزمة من التشريعات شملت مجالات الأحوال الشخصية والمعاملات المدنية والإجراءات الجزائية ومكافحة التمييز والتعصب، وذلك لمواكبة احتياجات المرحلة الحالية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وشهد عام 2022 أيضاً إصدار ثمانية مراسيم بقوانين وقرارات وزارية تهدف إلى تعزيز حقوق العمل من خلال تحسين بيئة العمل.

51 - وأضافت أن إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان يشكل أحد أهم التدابير التي اتخذها البلد لتعزيز حقوق الإنسان. وتتميز هذه الآلية عن غيرها من الهيئات الحكومية الأخرى باعتبارها هيئة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري. وتستند في عملها إلى المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وتشرف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تعد الآلية التنسيقية الحكومية في الدولة، على إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك خارطة طريق لدعم التقدم المحرز، وذلك بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني الإماراتية.

52 - وأوضحت أن مجلس حقوق الإنسان يضطلع بدور هام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال شغلها لعضوية المجلس للفترة 2022-2024، إلى تعزيز التعاون والحوار البناء، وتعزيز الشراكات بين الدول بما يساهم في إثراء عمل المجلس. وتدعم دولة الإمارات أيضاً الدور الهام لآلية الاستعراض الدوري الشامل. وقد أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أواخر آب/أغسطس 2022، العملية التحضيرية لإعداد التقرير الوطني الرابع لحقوق الإنسان.

53 - وأكدت أن دولة الإمارات تسعى إلى عكس تطلعاتها في مجال حقوق الإنسان من خلال عضويتها في مجلس الأمن. وقد دعا البلد،

على سبيل المثال، إلى ضرورة قيام أفغانستان بإزالة القيود التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة في سوق العمل واحترام حق الفتيات في الحصول على التعليم. وتدعم الإمارات العربية المتحدة وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والتي باستطاعتها تخفيف حدة التحديات التي تواجهها النساء والفتيات. وتركز أيضاً دولة الإمارات، بصفتها الوطنية، على تقديم المساعدات الإنسانية للمناطق المحتاجة في جميع أنحاء العالم.

54 - **السيد كفالهايم** (النرويج): قال إن تجاهل حقوق الإنسان وسيادة القانون والمبادئ الديمقراطية يشكل سبباً جذرياً ومحركاً لعدم الاستقرار ويهدد الأمن ويقلب مكاسب التنمية رأساً على عقب. غير أن حماية حقوق الإنسان من خلال التعاون الدولي القائم على القواعد تجعل العالم أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً وعدلاً ومساواة. والمبدأ القائل بأن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق لا يتضمن تحذيراً أو إبراءً للذمة. وليس هناك مجال للتعصب أو التمييز. ولا يمكن أن يكون هناك تمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. ويجب على الدول أن تضاعف جهودها لمكافحة التمييز والاضطهاد ضد الأقليات الجنسية والجنسانية. وبالمثل، لا يمكن أن يكون هناك تمييز على أساس الدين أو المعتقد، أو الأصل الإثني أو الخلفية الثقافية أو اللغوية، أو الإعاقة.

55 - وأضاف قائلاً إن الحيز المخصص للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم يتقلص بمعدل ينذر بالخطر. وهم يؤدون دوراً حاسماً في مساءلة الدول باعتبارهم أول من يلاحظ مظاهر التراجع وتقلص الحيز المدني وتآكل حقوق الإنسان وسيادة القانون ويحذرون منها. ونتيجة لذلك، فهم يواجهون التهديدات والمضايقات والعنف والسجن. ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص يواجهن أشكالا متعددة ومتداخلة من العنف والتمييز بسبب عملهن – ونوع جنسهن. ومع ذلك، فهن يواصلن الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية والاستدامة. وهن يستحققن عظيم الامتنان للمخاطر التي هن على استعداد لتحملها والتهديدات والأعمال الانتقامية التي يواجهنها من أجل تحسين أوضاع المجتمعات. ولا يمكن، دون انتقاد، حدوث تغيير إيجابي. وأصوات هذه الجهات ضرورية لضمان وجود مجتمعات سلمية وشاملة وديمقراطية. ولكي تسمع تلك الأصوات وغيرها، يجب حماية الحق في التعبير بحرية عن وجهات النظر والآراء.

56 - ورأى أن حرية التعبير تكتسي أهمية خاصة أثناء النزاعات المسلحة. ويجري استخدام الدعاية والمعلومات المضللة كسلاح. ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية المنعة الاجتماعية ووسائط الإعلام المستقلة والتعددية. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى دعم الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام الذين يخاطرون بحياتهم من أجل توثيق من يحتاجون إلى الاستماع إليهم وإعلامهم وإعلاء أصواتهم. وكثيراً ما تكون الصحفيات من بين من يجبرون على الصمت ويتعرضون للمضايقة بغرض إسكاتهم.

57 - وأكد أن وجود ركيزة قوية لحقوق الإنسان أصبح ضرورياً الآن أكثر من أي وقت مضى. ويجب الدفاع عن المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وتعتقد النرويج، بوصفها مؤيدًا قوياً لولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وقيادته، بضرورة أن تكون كل من الموارد البشرية والمالية مواكبة للطموحات.

58 - **السيد العبهول** (الكويت): قال إن بلده يهتم، منذ استقلاله في عام 1962، بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتضمن دستور الكويت عدة أحكام تتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية. وقد اعتمدت الدولة تشريعات وتدابير تعكس احترامها لالتزاماتها الدولية وأنشأت آليات لتنفيذها، بما في ذلك إنشاؤها، في عام 2019، للجنة وطنية دائمة لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات، تضم أعضاء من جميع مستويات الحكومة. وعقدت الكويت اجتماعات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني قبل تقديم تقاريرها إلى اللجان. وواصلت الكويت جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على أرض الواقع بإنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة 134/48 المتعلق بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

59 - وأضاف أن الكويت تولي أهمية كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال دمجها في خطط التنمية، وفقاً لرؤية الكويت 2035. وتنص هذه الرؤية تحديدا على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وضعت الهيئة العامة لشؤون الإعاقة في البلد استراتيجية للفترة 2020-2025، تغطي مجالات التعليم والعمالة والرعاية الصحية والأنشطة الترفيهية المجتمعية وتهدف إلى تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

60 - واعتبر المرأة الكويتية دعامة لا غنى عنها للتنمية الاجتماعية. وقد بذلت الدولة جهوداً للقضاء على القوالب النمطية التي تؤدي إلى التمييز ضد المرأة ولتعزيز مشاركتها في المجتمع. وقد تحققت مكاسب

مطردة في هذا المجال منذ أن منحت المرأة حق التصويت والترشح للانتخابات في عام 2005، وشاركت في اتخاذ القرار السياسي من خلال تعيينها في مناصب حكومية.

61 - وأشار إلى أن هناك أكثر من 300 شخص لا يزال مكان وجودهم مجهولاً لأكثر من 30 عاماً في الكويت، وهي تجربة مرت بها دول أخرى شهدت نزاعات مسلحة. وقد شاركت الكويت، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن في الفترة 2018-2019، في تقديم قرار مجلس الأمن 2474 (2019) المتعلق بالأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة، وهو الأول من نوعه. وانضمت الكويت أيضاً إلى التحالف العالمي من أجل المفقودين. ودعا وفد الكويت جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال البحث النشط عن المفقودين وإعادة الرفات إلى أوطانهم وفقاً للمعايير المعترف بها.

62 - **السيدة إنيستروم** (السويد): قالت إن أول مقبرة جماعية فُتحت في إيزيوم بأوكرانيا قبل بضعة أسابيع كانت تضم 436 جثة وكان 90 في المائة منها يحمل آثار عنف. وتعود ست من هذه الجثث لأطفال. وتمثلت أكثر الإصابات شيوعاً في تشويه الأعضاء التناسلية، وبتر أو كسر الذراعين والساقين، والجروح الناجمة عن الطلقات النارية. وكانت الأذرع في العديد من الجثث مقيدة خلف ظهور أصحابها. وكان حبل المشنقة ملفوفاً حول أعناق البعض منهم. وقد بيّنت الأشهر العديدة الماضية بوضوح مؤلم كيف يبدو العالم الذي لا يحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي. إنه عالم منطقتي بوشا وإيزيوم والأهوال التي شهدتها الأشهر الماضية في ظل السيطرة الروسية، وأماكن أخرى لا حصر لها تعاني من القسوة واليأس الذي لا يوصف في جميع أنحاء العالم.

63 - وأشارت إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المعاهدات اللاحقة الملزمة قانوناً هي صكوك وضعها رجال ونساء من جميع القارات ومن تقاليد دينية وسياسية وفلسفية مختلفة لإثبات شيء واحد يتمثل ضرورة ألا تشكل الحرب وأعمال القمع والتفاوتات الصارخة مصير البشرية. وقد وضعت هذه الصكوك، في إطار من الاقتناع والأمل، بأن بإمكان العالم أن يفعل ما هو أفضل. وقد أثبتت السنوات الـ 70 الماضية بالفعل أن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ليست مجرد حبر على ورق. وإذا ما حظيت هذه المبادئ بالاحترام، فإنها ستشكل مخططاً لبناء مجتمعات يسود فيها المزيد من الحرية والعدل ويقل فيها الجوع والخوف. وقد أحدثت القوانين والمؤسسات التي أنشئت على الصعيدين الوطني والدولي لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون فرقاً من خلال إنشاء هياكل تساعد الدول على مناقشة خلافاتها وحلها بالوسائل السلمية عوضاً عن العنف والقمع. وإلى جانب الاكتشافات العلمية التي حدثت في العقود الماضية، تساعد هذه الهياكل في تفسير سبب تحول العالم إلى مجال أكثر حرية وثراء وصحة وأفضل حكماً مما كان عليه ي أي وقت مضى في تاريخ البشرية.

64 - ورأت، مع ذلك، أنه يمكن أيضاً تدمير ما تسنى بناؤه. ويبعث التراجع الديمقراطي على الصعيد العالمي وتدهور أوضاع حقوق الإنسان في البلدان في جميع أنحاء العالم على القلق الشديد. وفي الأوقات العصيبة الراهنة، يجب على الدول أن تبذل قصارى جهدها لدعم القوانين والمؤسسات الدولية التي اشتركت في إنشائها وتصميمها والتي استفادت منها بشكل كبير في إقامة مجتمعات أكثر حرية وازدهاراً ومساواة. ويجب احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية والمساواة بين الجميع في الحقوق والكرامة. ويجب ضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة. ويمكن للدول، بل ويجب عليها، أن تفعل ما هو أفضل.

65 - **السيد نزي** (نيجيريا): قال إن بلده ملتزم بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وهما عنصران أساسيان في السعي إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين وأهداف التنمية المستدامة. ونيجيريا ليست حامية ومعززة لحقوق الإنسان داخل إقليمها فحسب، بل أثبتت أيضاً على مر السنين أنها مدافعة عن هذه الحقوق في الخارج من خلال جهودها الموثقة جيداً لحفظ السلام وبناء السلام. وهي تشارك أيضاً مشاركة كاملة في المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان وقد صدقت عملياً على جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

66 - وأضاف أن نيجيريا تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع صكوك ومؤسسات حقوق الإنسان، التي ينبغي استخدامها وفقاً لمبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية وعدم التسييس. وينبغي أن يُولّد العمل المنجز الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان، وينبغي بذل الجهود الكفيلة بتجنب التماس بعض التفضيلات الإيديولوجية، لا سيما حينما لا تحظى بتوافق الآراء أو لا تراعي الاختلافات الثقافية الهائلة بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار الطابع الحساس لاستخدام المواضيع الخلافية التي لا تحظى بتوافق الآراء، مع مراعاة موقف الدول الأعضاء، وأن تتجنب تسييس قضايا حقوق الإنسان.

67 - وأفاد بأن التزام بلده بالاستعراض الدوري الشامل يستند إلى المساواة في المعاملة التي يوفرها لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك إتاحة الفرصة للدول لبيان الخطوات التي اتخذتها لتحسين حالة حقوق الإنسان فيها. وأفضل الطرق لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الخاصة بكل بلد هي الطريقة التي تنفذ من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل، لأنها تتجنب التباهي غير الضروري.

68 - ورأى أن من المهم، وفقاً لإعلان وبرنامج عمل فيينا، تجنب وضع تسلسل هرمي للحقوق، أو إعطاء الأولوية لبعض الحقوق على حساب غيرها، أو إنشاء حقوق جديدة غير معروفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي دائماً تناول الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحقوق التي لها تأثير مباشر على التنمية، في ظل مراعاة مبدأ المساواة بين جميع الحقوق. وبهذه الطريقة، ستتمكن الدول من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب.

69 - **السيدة أومولیسا** (رواندا): قالت إن بلدها يعتبر الاستعراض الدوري الشامل آلية شفافة وإيجابية وفريدة تعزز التزام الدول بتحسين حقوق الإنسان على أرض الواقع وأداة فعالة للتغيير يمكن لجميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركة فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. وتؤدي الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أيضاً دوراً هاماً في رصد تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها التعاهدية. وقد عززت التوصيات التي قدمتها هذه الهيئات إلى حد بعيد النظم القانونية المحلية للدول، وساعدت أفضل الممارسات المحددة الحكومات على إيجاد سبل جديدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها. ويشكل رصد حقوق الإنسان وحمايتها التزاماً مستمراً، ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى توحيد قواه لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وما من شك في أنه يجب التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان بطريقة شاملة من خلال التعاون والحوار والتشاور.

70 - وذكرت أن رواند خطت، على مدى العقدين الماضيين، خطوات هامة في مسار تعزيز وضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان. ورواندا، بوصفها دولة طرفاً في العهود الدولية والإقليمية الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان وجميع هيئات حقوق الإنسان الرئيسية، ملتزمة بمراعاة حقوق الإنسان باعتبارها عالمية وغير قابلة للتصرف ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة. ويقوم دستور رواندا على مبدأ المساواة في الحقوق والمساواة في المعاملة بين جميع المواطنين والأشخاص دون تمييز ويضمن الحقوق والحريات الأساسية.

71 - ومضت تقول إن رواندا تولي أهمية كبيرة للنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية، وتعترف به بوصفه عملية شاملة لا تنفصل عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. ويتطلب إحراز تقدم دائم في هذا الصدد سياسات إنمائية وطنية فعالة فضلاً عن علاقات اقتصادية منصفة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

72 - وأشارت إلى اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان تضطلع، في رواندا، بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتسدي المشورة إلى الهيئات المختصة بشأن المسائل المتصلة بالتشريعات والامتثال العام وتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ورواندا ملتزمة باحترام حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

73 - **السيد يحياوي** (الجزائر): قال إن بلده يؤكد التزامه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام الالتزامات المترتبة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية. وتدعو الجزائر جميع الدول إلى احترام هذه الالتزامات وضمان كرامة الإنسان تحت أي ظرف. وبالإضافة إلى ذلك، تحث الجزائر الدول على تفادي تسييس القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتؤكد على أن مبادئ الحياد والاستقلالية واللاانتقائية والموضوعية والتنسيق مع الحكومات المعنية تظل شروطاً أساسية لتحقيق الأهداف المرجوة.

74 - وأضاف أن الجزائر تبقى متمسكة بضرورة الاستناد إلى مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة مختصة توافقت المجموعة الدولية على إنشائها من أجل النظر في وضع حقوق الإنسان في الدول وفقاً لمسار متكامل وشامل من شأنه بناء مناخ من الثقة المشتركة. وتشدد الجزائر أيضاً على ضرورة احترام الخصائص المحددة للبلدان وتفادي ازدواجية المعايير. وفي هذا الإطار، تدعو الجزائر جميع الدول على تعزيز الحوار والتعاون الدولي البناء عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية في جميع دول العالم، بدون أي تفضيل، وبما يخدم أولوياتها الوطنية. وتؤكد الجزائر في هذا السياق على أهمية التعاون الفني وبناء قدرات الدول في مجال حقوق الإنسان وفقاً لاحتياجاتها. وتؤكد أيضاً على أهمية إحكام التنسيق بين الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

75 - وأفاد بأن الحكومة وضعت، التزاماً منها بتحديث مؤسساتها، وفقاً للرؤية المكرسة في الدستور الجديد، تدابير إصلاحية تستجيب للمعايير الدولية للحوكمة وسيادة القانون، وتقوم على أساس الديمقراطية التشاركية. وقد أنشئت مؤخرا آليات مثل المحكمة الدستورية، والمجلس

الأعلى للشباب، والمرصد الوطني للمجتمع المدني، مما سيساهم في إحراز تقدم في ترقية وحماية حقوق الإنسان.

76 - وذكر أن الجزائر انتُخبت منذ أسبوع عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025 بنسبة عالية من الأصوات، مما يعكس اعترافاً بالتزامها الدائم بحقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تعتزم الجزائر تقديم تقريرها الرابع إلى الاستعراض الدوري الشامل، الذي سيوضح حجم الإنجازات التي تحققت منذ التقرير السابق. وستواصل الجزائر أيضاً التنسيق مع مختلف آليات الأمم المتحدة لتنظيم زيارات قطرية.

77 - **السيدة مافالي** (موزامبيق): قالت إن بلدها يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي تشكل إحدى ركائز دستوره. وقد وافقت موزامبيق على خطة عمل بشأن تنفيذ التوصيات المقدمة في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل وعقدت مؤتمراً وطنياً لنشر التوصيات في آذار/مارس 2022. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من أجل تنسيق إعداد التقارير وغيرها من الرسائل المقدمة إلى المحافل الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان ومتابعة توصياتها على الصعيد المحلي.

78 - وأردفت قائلة إن موزامبيق عقدت، في أيار/مايو 2022، الدورة الثانية للحوار السياسي القطاعي مع الاتحاد الأوروبي، حيث جرى تناول القضايا الهامة التالية: متابعة توصيات الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل؛ وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع؛ وحماية حقوق الأشخاص الأكثر ضعفاً، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

79 - وأفادت بأن موزامبيق تعكف على إعداد خطة استراتيجية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وخطة وطنية بشأن الإعاقة، وخطة عمل بشأن الحماية من العنف الجنساني. ومع ذلك، لا تزال موزامبيق تواجه تحديات يتعين التغلب عليها، مثل الحاجة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان لأكثر الناس ضعفاً في مقاطعة كابو ديلغادو.

80 - **السيدة إينانتش أورنيكول** (تركيا): قالت إن تركيا تسعى، بوصفها طرفًا في المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية حتى في مواجهة التهديدات الأمنية الخطيرة والإرهاب. ويشكل إطلاق خطة عمل جديدة بشأن حقوق الإنسان في آذار/مارس 2021 دليلاً على التزام البلد في مجال حقوق الإنسان.

81 - وأضافت أن تركيا لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد كراهية الأجانب والعنصرية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام، وستستضيف الاجتماع القادم لعملية اسطنبول لمكافحة التعصب والتمييز والتحريض على الكراهية و/أو العنف على أساس الدين أو المعتقد. وتقع على عاتق الدول مسؤولية مشتركة عن تعزيز التفاهم المتبادل. ومن المعروف جيداً أن الخوف يؤجج الكراهية تجاه "الآخر". وينبغي للحكومات ألا تزيد من حدة هذه المخاوف. ومهما تكن الدوافع، يجب معاملة جميع المهاجرين بكرامة. ولن يؤدي تنفيذ التدابير الأمنية دون معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وممارسات الصد التي لا مكان لها في القانون الدولي الإنساني إلا إلى حدوث المزيد من المآسي الإنسانية.

82 - وأوضحت أن العدوان العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويعرض حالة حقوق الإنسان في البلد لخطر شديد. وتؤكد تركيا دعمها لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً، ولحق تتار القرم في العيش بحرية وأمان في وطنهم.

83 - وأكدت أن حكومتها تحترم سيادة الصين وسلامتها الإقليمية، ولكنها تعلق أهمية على حماية الحقوق والحريات الأساسية للأتراك الأويغور وغيرهم من الأقليات المسلمة في منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين وعلى ضرورة حماية هوياتهم الثقافية وحرياتهم الدينية. وترحب تركيا بإصدار تقرير تقييم المفوضية السامية لحقوق الإنسان لشواغل حقوق الإنسان في شينجيانغ، الذي أكد الشواغل التي أعربت عنها تركيا والمجتمع الدولي. ولذلك من المهم أن تؤخذ التوصيات الواردة في التقرير في الاعتبار وأن تنفذ. وستواصل تركيا التعاون بشكل بناء مع الصين والمجتمع الدولي لحماية الحقوق والحريات الأساسية للأتراك الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في المنطقة.

84 - ومضت قائلة إن انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا، مصدر قلق بالغ. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الديمقراطية دون إبطاء. يجب تحسين ظروف الروهينغيا الذين يعيشون في ميانمار، ويجب مواصلة الجهود المبذولة للتوصل إلى حل قابل للتطبيق لأزمة الروهينغيا.

85 - وأعربت عن انزعاج تركيا من التراجع المتزايد في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أفغانستان، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، اللواتي شهدن قيوداً شديدة فرضت على إمكانية حصولهن على التعليم وغيره من جوانب الحياة الاجتماعية. وستواصل تركيا الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني لتلبية احتياجاته الإنسانية وتدعو إلى بذل جهود عالمية لتحقيق هذه الغاية.

86 - وأردفت قائلة إن القمع الذي تمارسه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة مستمر بلا هوادة. ويستحق شعب فلسطين أن يعيش بحرية في دولته المستقلة داخل حدود عام 1967.

87 - ورأت أن الأزمة الإنسانية الخطيرة في سورية ستستمر ما لم تعالج أسبابها الجذرية ويتم التوصل إلى تسوية سياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015). ويجب مساءلة النظام عن الجرائم التي ارتكبها ضد الإنسانية.

88 - واختتمت كلامها قائلة إن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ خطوات للتحقيق فيما شهدته ليبيا من فظائع ترقى إلى جرائم حرب. وستواصل تركيا المساهمة في جهود المصالحة التي يبذلها الليبيون وفي العملية السياسية التي يقودونها ويمتلكونها تحت رعاية الأمم المتحدة.

89 - **السيدة فلوريس تيلو** (بنما): قالت إن بنما تركز جهودها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وتعزيز منطقة تضامن وشمول. وتدعو إلى تقاسم المسؤولية، مما يسمح للدول بمعالجة الأزمة التي تؤثر على كل مهاجر بصورة مشتركة وشاملة.

90 - وأشارت إلى أن بنما تتقاسم واحدة من أخطر الحدود في العالم، فجوة دارين، التي تمتد على آلاف الكيلومترات من الغابات والأنهار والجبال الشديدة الانحدار. ومنذ عام 2009، حاول أكثر من 450 000 شخصاً عبور الحدود، وخاطر 199 972 بحياتهم في عام 2022 وحده. ويبلغ حجم المعاناة والتكلفة العاطفية لهذه المأساة الإنسانية حداً لا يمكن قياسه.

91 - وأضافت أن بنما تخصص حوالي 40 مليون دولار سنوياً لحماية حقوق المهاجرين، وضمان خدمات الاستقبال والرعاية الصحية الأساسية والغذاء والسكن والتحويلات بين مراكز استقبال المهاجرين على الحدود. وقد أنشأت نظاماً مختلطاً لإدارة تدفقات الهجرة يضمن حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، تمشياً مع النهج المركزي لخطة عام 2030 المتمثل في عدم ترك أي شخص خلف الركب. وأنشئت أيضاً وحدات رعاية مشتركة بين الوكالات لضمان حقوق المهاجرين وسلامتهم. ويكفل التعاون عبر الوطني بين الشرطة وهيئات التحقيق المتابعة الفعالة لجرائم مثل الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم.

92 - وأفادت بأن بنما هي أول بلد يطبق تدابير تحديد الهوية البيومترية، التي تتقاسمها مع البلدان الواقعة على طول طريق الهجرة العابر للقارات، ويحدد هوية من لهم سجلات جنائية، بما في ذلك ما يتعلق بالإرهاب. وتتيح بنما أيضاً إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية، بغض النظر عن الجنسية أو الوضع القانوني. وبالمثل، لا تميز البرامج التعليمية والاجتماعية، بما فيها تلك المعتمدة لتقليل تأثير جائحة كوفيد-19، على أساس الجنسية.

93 - وأكدت أن بنما ستواصل، بوصفها بلداً داعماً للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الدعوة إلى اتباع نهج إنساني وتقاسم للمسؤولية إزاء الهجرة غير النظامية يشمل، في جملة أمور، ما يلي: تبادل المعلومات بين السلطات؛ والعمل المشترك بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وفقاً للاتفاقات الدولية التي تضمن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين؛ والدعم الإنساني المقدم من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

94 - **السيد محمد** (بروني دار السلام): قال إن جائحة كوفيد-19 كشفت عن العديد من أوجه الهشاشة في الرعاية الصحية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية للدول وثغرات في قدرتها الجماعية على التصدي للتحديات العالمية. وإلى جانب الآثار المباشرة لكوفيد-19، تشهد الدول جائحة صامتة من قضايا الصحة العقلية، التي تخلف آثاراً أسوأ على الأطفال والشباب في مناطق النزاع.

95 - وأوضح أنه يتحتم على الدول أن تواصل تعزيز الوعي بالصحة العقلية ومن ثم إعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستويات الصحة العقلية التي يمكن بلوغها. وتلاحظ بروني دار السلام بقلق أن الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات تتعلق بالصحة العقلية قد يتعرضون للوصم الاجتماعي والإقصاء والتمييز والتحيز والعنف والإيذاء والفصل. والصحة العقلية جزء لا يتجزأ من الصحة والرفاه ومحدد هام لنوعية الحياة يجب أن تعززه جميع مستويات المجتمع. وقد نظمت بروني دار السلام دورات تدريبية وتبادلية ومشاورات وعروض متنقلة لتشجيع أفراد شعبها على إعطاء الأولوية لرعايتهم في مجال الصحة العقلية من خلال أنشطة مفيدة يمكن أن تعزز القدرة العقلية على الصمود. وعلاوة على ذلك، ستواصل توفير إمكانية الحصول

على خدمات الرعاية الصحية العقلية، بوسائل منها على سبيل المثال توفير خط ساخن لأزمات الصحة العقلية يديره مستشارو الصحة العقلية.

96 - وأفاد بأن برونواي دار السلام قادت على الصعيد الإقليمي، أثناء رئاستها لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في عام 2021، العمل الرامي إلى تعزيز بيان قادة قمة شرق آسيا بشأن التعاون في مجال الصحة العقلية، الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اشتركت برونواي دار السلام مع أستراليا في رئاسة حلقة عمل لقمة شرق آسيا بشأن الصحة العقلية، مكنت البلدان المشاركة في قمة شرق آسيا من تبادل خبراتها وأفضل ممارساتها بشأن نُهج الصحة العقلية. وفي عام 2022، بدأت برونواي دار السلام أيضاً العمل على وضع خطة عمل مشتركة بشأن التعاون في مجال الصحة العقلية بين البلدان المشاركة في قمة شرق آسيا بهدف تعزيز العمل الجماعي من أجل تحسين الصحة العقلية والرفاه، لا سيما من خلال الآليات التي تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

97 - **السيدة موريس غاريدو** (غواتيمالا): قالت إن من الأهمية بمكان معالجة مسألة الهجرة بطريقة شاملة، ولهذا السبب يدعو بلدها إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع الناس، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وإلى إيلاء اهتمام خاص للفئات التي تعيش أوضاعاً هشة مثل النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. ومن الضروري أيضاً تنفيذ آليات فعالة تتيح إمكانية لجوء المهاجرين إلى العدالة، بسبل منها إيجاد حلول منسقة فيما بين جميع الدول لضمان تدفقات الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وعلاوة على ذلك، وبما أن انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالجفاف في الممر الجاف لأمريكا الوسطى قد ترك أكثر من 3,5 ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، فمن الضروري ضمان الاحترام الكامل للبيئة، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وزيادة التمويل المخصص للتكيف والقدرة على الصمود.

98 - ورأت أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يمثل فرصة لتحسين إدارة الهجرة والتصدي للتحديات الرئيسية المرتبطة بالتنقل البشري باتباع نهج قائم على احترام حقوق الإنسان. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى توحيد الجهود الرامية إلى الحفاظ على كرامة المهاجرين، لأنهم هم الذين يساعدون على تعزيز الاقتصادات في بلدان المنشأ والمقصد بالمساهمة في تنميتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وتُبلّغ غواتيمالا عن التقدم الذي أحرزته مؤسساتها الوطنية في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي، مع مراعاة الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتواصل حكومتها العمل من أجل التعزيز المؤسسي لنظام المساعدة والحماية القنصلية، ودعم المهاجرين، وتعزيز احترام حقوق الإنسان الواجبة لهم وحمايتها وإعمالها.

99 - **السيد لوكا** (جمهورية مولدوفا): قال إن العدوان العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا أدى إلى حدوث العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وموجات من اللاجئين الفارين بحثاً عن الأمن والحماية. ومنذ بداية الحرب، دخل نحو 000 585 لاجئاً، معظمهم من النساء والأطفال، إلى أراضي جمهورية مولدوفا، وبقي أكثر من 000 77 لاجئاً منهم في البلد.

100 - وأضاف أن جمهورية مولدوفا أثبتت بقوة التزامها بضمان الحماية لملتمسي اللجوء في البلد بوضع إطار قانوني لحماية اللاجئين وإدماجهم وضمان وصولهم إلى سوق العمل والخدمات الصحية ونظام التعليم. وعلاوة على ذلك، أعطت الأولوية لمكافحة الاتجار بالأشخاص باعتماد سياسات وطنية وزيادة التزاماتها الدولية في هذا المجال. وتعوّل مولدوفا على تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد وتعرب عن امتنانها للأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على زياراتهما للبلد.

101 - ولاحظ أن جمهورية مولدوفا قد زادت من جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان من خلال تعزيز إصلاح العدالة واتخاذ تدابير ترمي إلى مكافحة الفساد وغسل الأموال والتركيز على أولويات جديدة، مثل التغلب على تحديات جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الحقوق الاجتماعية. وبعد أن صدقت حكومة بلده على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما، جعلت من أولوياتها في تنفيذ المعاهدات كفالة بيئة آمنة للجميع، دون تمييز بين الجنسين، وعلى نفس المنوال، فهي تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وتؤيد تمام التأييد أيضاً الاستعراض الدوري الشامل، وهي بصدد متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض.

102 - وأشار إلى أن قمع حقوق الإنسان في منطقة ترانسنيستريا بجمهورية مولدوفا الذي يرتكبه النظام في تيراسبول، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والقيود المفروضة على حرية التعبير ووسائط الإعلام، يظل مدعاة للقلق البالغ. ومن المثير للجزع أن نظام تيراسبول لا يزال يتجاهل النداءات الدولية لوقف

انتهاكاته لحقوق الإنسان. وتعوّل جمهورية مولدوفا على الدعم والمشاركة الفعالين من جانب الهياكل والآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة لتشجيع النظام في تيراسبول على الحد من حالات الضغط السياسي على الأصوات المعارضة وحالات الاحتجاز والإدانات غير القانونية.

103 - **السيدة ويبستر** (أستراليا): قالت إن بلدها يناصر حقوق الإنسان منذ أمد بعيد وهو فخور بأنه واحد من ثماني دول صاغت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحد الموقعين الأصليين عليه. ولدى أستراليا طموحات في إيجاد عالم أكثر استدامة وسلاماً واستقراراً للأجيال المقبلة، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة. وثمة، في الوقت الحالي، 1,8 مليار شخص تتراوح أعمارهم بين 10 و 24 عاماً - يشكلون أكبر جيل من الشباب في التاريخ. وهم يصلون إلى سن الرشد في بيئة أشد صعوبة من أي وقت مضى، حيث تقوض آثار النزاع وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ التقدم المحرز نحو خطة عام 2030 وإعمال حقوق الإنسان العالمية. ولذلك ترحب أستراليا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب في الآونة الأخيرة، مما يؤكد الدور الحاسم الذي يؤديه الشباب في حقوق الإنسان والسلام والتنمية.

104 - وذكرت أن ما يقرب من 90 في المائة من شباب العالم يعيشون في البلدان النامية، حيث يشكلون "طفرة شبابية". ويعيش أكثر من 60 في المائة منهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وباعتبارهم مجموعة تتأثر بشكل مباشر للغاية حينما لا تتمكن الدول من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن الأهمية بمكان الاستماع إلى أصواتهم. ويرغب الشباب، الذين يتواصلون بشكل متزايد عبر الإنترنت، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19، في المساهمة في إيجاد حلول للتحديات العالمية وتنمية مجتمعاتهم المحلية. وينبغي للدول أن تكفل للشباب إمكانية المشاركة بنشاط في المناقشات الإنمائية العالمية، التي تشكل رؤية جماعية لتحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة للجميع.

105 - ولاحظت أن الشباب يعيشون على الخطوط الأمامية لتغير المناخ، حيث يتيح المدافعون الشباب عن المناخ مثل شبكة "Seed" (سيد)، وهي حركة للسكان الأصليين الأستراليين من أجل العدالة المناخية، صوتاً قوياً بشأن هذا التحدي العالمي الملح. ويتسم نشاط الشباب بأهمية حاسمة في منطقة المحيط الهادئ، حيث لا يزال تغير المناخ يشكل أكبر تهديد منفرد لسبل عيش الشعوب وأمنها ورفاهها. ويلزم تضخيم أصوات الناشطين في مجال المناخ في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك في المنتديات المتعددة الأطراف، حتى يمكن إيجاد حلول. وتعترف أستراليا بالمبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية وتشجعها، مثل تحالف القادة الشباب في مجال المناخ التابع للأمين العام لمنتدى جزر المحيط الهادئ.

106 - وأضافت أن الشباب يقفون في طليعة الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي. وقد ركز موضوع المؤتمر العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام لعام 2022 على الشباب. ومن الأهمية بمكان إعلاء أصوات الناجين من عقوبة الإعدام، بمن فيهم الشباب، لوضع حد لهذه العقوبة الوحشية واللاإنسانية.

107 - **السيد مانيانغا** (زمبابوي): قال إن بلده يؤمن بالعالمية والحياد وعدم الانتقائية وعدم التسييس في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأنه ينبغي معاملة جميع الحقوق على قدم المساواة، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية. ولدى تحديد الثغرات، يكون الحوار هو أفضل سبيل للمضي قدماً في مساعدة الدول المتخلفة عن الركب على تعزيز وحماية الحقوق الأساسية لمواطنيها. فالمواجهة وتوجيه أصابع الاتهام لا يساعدان أبداً، ولا تخدم التقارير الخاصة ببلدان بعينها والقرارات الناتجة عنها غرضها المزعوم لأنها تقدم جداول أعمال سياسية ضيقة وتولد المقاومة والانقسام والعداء. وتثق زمبابوي في الآليات القائمة لاستعراض الأقران، بما في ذلك الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والاستعراض الدوري الشامل. وفي كانون الثاني/يناير 2022، قدمت زمبابوي تقريرها الثالث لاستعراض النظراء إلى مجلس حقوق الإنسان، واعتمد المجلس نتائج هذا الاستعراض في تموز/يوليه 2022.

108 - وأضاف أن مصداقية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان هي الآن على المحك، ويلزم بذل جهود متضافرة لإعادة إرساء موثوقية هذه المؤسسات النبيلة، التي تعتبر أساسية لتعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها. ولذلك تكرر زمبابوي تأكيد ضرورة حماية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ممن يرغبون في التلاعب بها لتحقيق غاياتهم السياسية الضيقة.

109 - **السيدة لو** دوك هانه (فييت نام): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يدعم تعددية الأطراف، وأن يعزز التضامن والتعاون، وأن يستجيب بشكل مشترك للتحديات العالمية، وأن يضمن السلام العالمي، وهو المنطلق الأساسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وينبغي معاملة جميع حقوق الإنسان على قدم المساواة مع زيادة التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية على وجه الخصوص.

110 - وأكدت تأييد فييت نام لمبادئ الاستقلال، والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية، وعدم التسييس فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويعتبر الحوار والتعاون أفضل طريقة لمعالجة جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وضمان حياة وكرامة أفضل للجميع. وفي هذا السياق، أجريت حوارات ثنائية مع الشركاء المهتمين من أجل التعلم وتبادل الخبرات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان.

111 - واعتبرت الاستثمار في القدرات البشرية والبنية التحتية الأساسية أمراً بالغ الأهمية، لا سيما في أوقات الأزمات، لأنه يساعد الناس على تحسين سبل عيشهم ورفاههم، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل وتحقيق إمكاناتهم الكاملة. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تكون استراتيجيات النمو الاقتصادي والإنعاش شاملة وجامعة لضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، ولا سيما الحصول على التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة، وخدمات الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، وفرص العمل اللائقة. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ومنظمات الأمم المتحدة أن تقدم للبلدان النامية مزيداً من المساعدة من حيث التمويل والخبرة وبناء القدرات.

112 - وأضافت أن حكومتها واصلت إجراء إصلاحات قانونية متصلة بحقوق الإنسان، وتطوير المؤسسات والسياسات الوطنية، وضمان التنفيذ الفعال للبرامج والاستراتيجيات الوطنية التي تعطي الأولوية لحماية الفئات الضعيفة، ولا سيما كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال ذوو الظروف الخاصة. وتسعى فييت نام إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والمساواة، والحفاظ على القيم الثقافية، وحماية البيئة مع تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وقد مكن هذا النهج الكلي البلد من التصدي بفعالية للتحديات وإحراز تقدم كبير. ونتيجة لذلك، تحتل فييت نام المرتبة 115 في مؤشر التنمية البشرية وانخفضت النسبة المئوية للأسر المعيشية الفقيرة في البلد بنسبة 5 في المائة. وكان من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7,2 في المائة في عام 2022 في حين يُتوقّع أن يبلغ متوسط التضخم 3,8 في المائة على مدار العام. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن فييت نام هي من بين البلدان التي سجلت أعلى معدلات التطعيم.

113 - **السيد نونيس** (تيمور - ليشتي): قال إن تصديق بلده مؤخراً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يمثل خطوة أخرى من الخطوات المتخذة لتعزيز وحماية وضمان تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة مع غيرهم بالحقوق والحريات الأساسية واحترام كرامتهم المتأصلة.

114 - وأضاف أن الحرب بالوكالة في أوكرانيا تثير قلقاً عميقاً، ولا سيما الأضرار الجانبية التي تلحق بالحقوق الأساسية لكبار السن والأطفال والنساء والفتيات. وتدعو تيمور - ليشتي جميع أطراف النزاع إلى تسوية المشكلة بالوسائل السلمية.

115 - وأفاد بأن النزاع في اليمن قد أدى إلى تشريد أكثر من مليون شخص وتسبب في تفشي الكوليرا ونقص الأدوية والمجاعة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حالة المجاعة في جنوب السودان مزرياً في جميع أنحاء البلد - حيث يواجه 75 في المائة من السكان انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات للتخفيف من معاناة الناس في تلك البلدان.

116 - ومضى قائلاً إن تيمور - ليشتي، التي يساورها القلق إزاء تدهور حالة النساء والفتيات في أفغانستان، تدعو إلى وضع حد فوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في هذا البلد. وتشعر تيمور - ليشتي بالقلق أيضاً إزاء الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في ميانمار وتحث الأطراف المعنية على التنفيذ الفعال والكامل لتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي توصلت إليه رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

117 - واختتم كلامه قائلاً إنه وبالنظر إلى الأثر السلبي لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والمياه والمرافق الصحية، والغذاء، والصحة، والسكن، والتنمية، فمن المهم أن يقع على عاتق الدول التزام بمنع الآثار الضارة المتوقعة لتغير المناخ وضمان حماية المتضررين. وقد شهدت تيمور - ليشتي فيضانات هائلة وحالات جفاف وانهيالات أرضية وحرائق ورياح شديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر في تآكل السواحل الذي يضر بالهياكل الأساسية وغيرها من الأصول. وقد أدت آثار تغير المناخ إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص المياه، وتدمير البنية التحتية، وخسائر في الأرواح البشرية والتنوع البيولوجي، وتشريد البشر.

118 - **السيد أريال** (نيبال): قال إن دستور نيبال يتضمن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً ويكفل مجموعة جديدة من الحقوق، بما في ذلك الحق في العيش في بيئة

نظيفة وصحية، والحق في الغذاء، والحق في الضمان الاجتماعي، والحقوق الخاصة بكبار السن والأطفال والنساء والفتيات. وبما أن الدستور يضمن مستوى تمثيل للمرأة لا يقل عن 33 في المائة في البرلمانات الاتحادية وبرلمانات المقاطعات و 40 في المائة على المستوى المحلي، فقد زادت مشاركتها زيادة كبيرة في مجالات السياسة وغيره من مجالات الحياة الوطنية. ويمكِّن الدستور المرأة بالكامل من التمتع بحقها في النسب والمساواة في الحقوق في شؤون الأسرة والملكية، ويكفل حق الأقليات الجنسية في المشاركة في هيئات الدولة على أساس مبدأ الشمولية. ويعاقب القانون على التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

119 - وأشار إلى أن القانون يعترف اعترافاً راسخاً بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة وفتاة. ويعاقب القانون بشدة على العنف الجنسي، وتعدد الزوجات، وزواج الأطفال، والزواج المبكر والقسري، والتحرش الجنسي في مكان العمل، والعنف الجنسي والعائلي، وكذلك الاتجار بالأشخاص، والعنف العائلي، والتمييز على أساس الطبقة والطائفة والمنطقة واللغة والدين ونوع الجنس. وقد أعطت نيبال دائماً الأولوية لحماية حقوق العمال المهاجرين، بمن فيهم العاملات المهاجرات.

120 - وأفاد بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها هيئة دستورية مستقلة، تعمل كهيئة رقابية قوية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في نيبال. وقد اعتُمدت كمؤسسة من الفئة "ألف" وهي تمتثل امتثالاً تاماً لمبادئ باريس. وتمارس اللجنة طائفة واسعة من سلطات التحقيق والإشراف والتوجيه والتوصية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

121 - ومضى يقول إن نيبال التي كانت رائدة في تنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في عام 2004، تنفذ الآن السلسلة الخامسة من خطة العمل للفترة 2020-2025، التي يشكل تنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عن الاستعراضات الدورية الشاملة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات جزءاً لا يتجزأ منها. وقد قدمت نيبال جولتها الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2021.

122 - وأكد تأييد نيبال التام للقيم المكرسة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية. وتشارك نيبال، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة الثانية على التوالي، بنشاط في أعمال المجلس بطريقة موضوعية ومتوازنة وغير سياسية. وتعلق أهمية كبيرة أيضاً على عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وقد رحبت بزيارة المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى نيبال في عام 2021. وظلت نيبال تتعاون بصورة بناءة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأوفت بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. وفي عام 2022، قدمت نيبال تقريريها الدوريين السادس والسابع عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/NPL/6-7).

123 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن أعمال الإرهاب والتدابير القسرية الأحادية كانت لها أثار سلبية كبيرة على مشاريع الكهرباء في بلده. وقد أدت العقوبات إلى توقف العلاقات المصرفية وامتناع شركات التأمين عن التعامل مع المؤسسات السورية. وأحجمت بعض الصناديق الممولة عن تنفيذ التزاماتها بتمويل مشاريع التوليد. وتعني العقوبات أيضاً إحجام الشركات الأجنبية عن تقديم القروض أو الدخول في ترتيبات بسبب صعوبة فتح خطوط الاعتماد. وامتنعت الشركات الأجنبية الموردة للتجهيزات الكهربائية عن المشاركة في المناقصات لتأمين المواد اللازمة لتأهيل الشبكات الكهربائية التي تعرضت للتخريب والاعتداء. وأصبح من الصعب الحصول على القطع التبديلية اللازمة لصيانة محطات التوليد واستيراد الوقود بالكميات اللازمة. وتراجع تدفق الاستثمارات لبناء مشاريع توليد الكهرباء التقليدية والعاملة بالطاقات المتجددة. وعلاوة على ذلك، أدى انخفاض سعر صرف الليرة إلى تراجع تنفيذ مشاريع توليد الكهرباء وتوزيعها.

124 - وأفاد بأن الحرب والتدابير القسرية فرضت تحديات كبيرة على قطاع الكهرباء. وتتطلب مرحلة إعادة الإعمار توفر مصادر الطاقة، ولكن الجهود التي تبذلها الحكومة السورية وشركاؤها في الأمم المتحدة للارتقاء بالوضع الإنساني للشعب السوري يعوقها تسييس المانحين الغربيين للعمل الإنساني، والتدابير القسرية غير القانونية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، واستمرار تواجد القوات الأجنبية غير الشرعية، وعرقلة التنظيمات الإرهابية لوصول المساعدات الإنسانية.

125 - وأضاف أن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2642 (2022)، بما في ذلك ما يتعلق بمشاريع التعافي المبكر، يعني أننا نسير في الاتجاه الصحيح. ولكن عرقلة وصول المساعدات إلى الشعب السوري، وتسييس العمل الإنساني، وامتناع البلدان المانحة عن الوفاء بالتزاماتها حيال تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لا يبشر بذلك. وأكد أن وفد بلده يتطلع إلى المزيد من التعاون في تنفيذ هذا القرار وفي تقييم سبل سد الفجوات القائمة.

126 - **السيدة نارفايز أوخيدا** (شيلي): قالت إن من المهم أكثر من أي وقت مضى، ونحن في عالم تولى فيه مسألة حماية حقوق الإنسان أهمية نسبية وتتعرض فيه هذه الحقوق للانتهاك على أساس يومي،

تأكيد الطابع العالمي لحقوق الإنسان، التي تستفيد من تعزيز الديمقراطية والحوار والتعاون والتضامن. وشيلي ملتزمة التزاماً عميقاً بالديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ويمنح التزامها بتعددية الأطراف الأولوية للبحث عن توافق في الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وستعمل على تحقيق هذه النتيجة في اللجنة وفي مجلس حقوق الإنسان. وشيلي مقتنعة بأن الطابع العالمي لحقوق الإنسان يعزز القدرة الوقائية للنظام المتعدد الأطراف، الذي يستفيد بدوره من مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية خاصة تتمثل في إعطاء زخم للتعاون الدولي بالنظر إلى الأهمية المحورية لحقوق الإنسان في جدول الأعمال المتعدد الأطراف.

127 - وأردفت مؤكدة أن حكومتها ملتزمة بالسعي إلى تحقيق المساواة الرسمية والموضوعية للنساء بكل تنوعهن وبالسعي إلى القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز. وبالمثل، ترأست شيلي مجموعة أصدقاء كبار السن بغية سد الفجوة القانونية القائمة في تمتعهم بحقوق الإنسان الواجبة لهم تمتعا وفعالاً، وهو ما يتضح من أنهم يمثلون إحدى أكثر الفئات تضررا من جائحة كوفيد-19.

128 - وأفادت بأن من المسائل الأخرى ذات الأهمية الكبرى مسألتا العنف والتمييز الشديدان اللذان لا يزالان يواجههما المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. وقد أُقرّ زواج مثليي الجنس في شيلي في عام 2021، مما منح الأزواج من نفس الجنس إمكانية الاستفادة من الاقتران المدني على قدم المساواة مع غيرهم، وأُصدرت أول بطاقة هوية غير ثنائية في تاريخ البلد في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

129 - وأشارت إلى أن شيلي ستعزز، خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025، تطوير حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية، وهو مجال تعمل فيه شيلي بطرق مختلفة من خلال سياسة تدافع عن التنوع البيولوجي والمحيطات، بما في ذلك الأثر على الأطفال والمراهقين، على النحو الذي أثارته في شيلي هيئات هامة مثل مكتب أمين المظالم المعني بالأطفال. وتود شيلي أن تحترم الثقة التي أولاها إياها المجتمع الدولي بتعزيز فهم الأهمية الحيوية لتوطيد تلك الركيزة الأساسية للمنظمة على نحو فعال.

130 - **السيد داي بينغ** (الصين): قال إن بلده يسعى دون كلل إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويتمسك بفلسفة حقوق الإنسان التي تضع الناس في المقدمة والمركز، ويلتزم بتحقيق حياة سعيدة للجميع باعتبار ذلك أهم حق من حقوق الإنسان. وعلى مدى العقود الماضية، شهد مسار حقوق الإنسان في الصين تحولاً تاريخياً وساهم بنشاط في تقدم حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد حققت الصين، التي انتشلت ما يقرب من 100 مليون من فقراء الريف من براثن الفقر المدقع، غايات الحد من الفقر المنصوص عليها في خطة عام 2030 قبل 10 سنوات من الموعد المحدد. وعلاوة على ذلك، تمثل الصين موطناً لأكبر نظم التعليم والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، حيث شهد تمتع الناس بحقوق الإنسان تحسناً كبيراً. وفي الوقت الذي تعمل فيه الصين بنشاط على تعزيز الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، فقد انتخبت عضواً في مجلس حقوق الإنسان ثلاث مرات، وهي ملتزمة بتعزيز تعددية الأطراف ودعم العدالة.

131 - وأكد أن الصين تعارض، على الساحة العالمية، الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية وتتحدث باسم البلدان النامية دفاعاً عن العدالة. ويتمثل هدف حكومة في بناء الصين لتصبح بلداً مزدهرا وقوياً وديمقراطياً ومتقدماً ثقافياً ومنسجماً، وستواصل السعي إلى تحقيق رفاه الشعب الصيني وتقدم المجتمع البشري.

132 - وأوضح أن اللجنة هي منبر للحوار والتعاون وليست ساحة للمواجهة والانقسام. وتحتاج الدول الأعضاء إلى الإنصاف والعدالة وليس إلى إلقاء محاضرات متعالية عن حقوق الإنسان. وهناك حفنة من البلدان، بما فيها المملكة المتحدة وتشيكيا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، تسيء استخدام اللجنة بتأجيج المواجهة وتعمد إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان واستغلالها في محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ولقد هاجمت هذه الحفنة من الدول الصين بشكل مغرض في القضايا المتعلقة بشينشيانغ وهونغ كونغ والتبت من أجل إحداث حالة من الفوضى في البلد. وهذه التلاعبات محكوم عليها بالفشل.

133 - واعتبر الاتهامات بارتكاب ما يسمى بالجرائم ضد الإنسانية في شينشيانغ كذبة صريحة. فعلى مدى السنوات الـ 60 الماضية، ازداد عدد سكان الأويغور من 2,2 مليون إلى حوالي 12 مليون وارتفع متوسط عمرهم المتوقع من 30 عاماً إلى 74,7 عاماً. وفي حين أن حفنة من البلدان قد روجت لما يسمى بتقرير تقييم المفوضية السامية لحقوق الإنسان لشواغل حقوق الإنسان في شينجيانغ، فقد شاهدت الدول محاولاتها للدبلوماسية القسرية. وليس للتقييم المزعوم ولاية قانونية، كما أنه لا يحظى بموافقة البلد المعني أو بوقائع لدعم

ادعاءاته، ومن ثم فهو غير قانوني وباطل تماماً. وقد رفض مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار المتعلق بشينشيانغ والذي قدمته الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأخرى. ورفض الاعتراف بما يسمى التقييم الذي أجرته المفوضية، وهو ما يمثل انتصاراً للحقيقة ولجميع البلدان النامية. وحظي نجاح سياسة "بلد واحد ونظامان" في هونغ كونغ، الصين، باعتراف واسع النطاق، حيث دخلت المنطقة الإدارية الخاصة مرحلة جديدة من الازدهار. وما فتئت التبت تتبع مساراً واعدا انتقلت فيه من التخلف إلى التقدم، ومن الفقر إلى الرخاء، ومن الاستبداد إلى الديمقراطية. ومهما حاولت هذه الحفنة من الدول جاهدة، فإنها لا تستطيع أبداً أن تقف في طريق التقدم الواثق الذي أحرزته الصين.

134 - ومضى يقول إنه في الوقت الذي تطرح فيه المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الجمهورية تشيكيا، وحفنة من البلدان الأخرى، باستمرار مسألة أوضاع حقوق الإنسان في البلدان النامية، فإنها لا تفكر أبداً في سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان، وهو مثال صارخ على النفاق والكيل بمكيالين. وينبغي لهذه البلدان أن تفكر بجدية في قضاياها المتعلقة بالتمييز العنصري الخطير، وكراهية الأجانب، وانتهاكات حقوق اللاجئين والمهاجرين، وإساءة معاملة أطفال الشعوب الأصلية، وأن تسعى إلى تحقيق المساءلة والتعويض. وعلاوة على ذلك، ينبغي لها أن تكف فوراً عن استخدام التدابير القسرية الانفرادية، وأن تتوقف عن إحداث كوارث إنسانية من صنع الإنسان، وأن تدين حلفاءها على انتهاكاتهم الجسيمة لحقوق الإنسان. والصين على استعداد لمواصلة الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان على أساس المساواة والاحترام.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

135 - **السيد كيم نام هيوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يرفض رفضاً تاماً جميع الادعاءات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الأوروبي بوصفها استفزازاً سياسياً وعملاً عدائياً يرمي إلى انتهاك سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتقويض نظامها الاجتماعي. وإن ما يسمى بقضايا حقوق الإنسان التي اختلقتها قوى معادية مثل الاتحاد الأوروبي لم توجد قط في بلده ولن يُسمح بوجودها فيه. وهذه الاتهامات لا علاقة لها بحماية حقوق الإنسان وهي نتاج غير نقي لمؤامرة سياسية لا تسعى إلا إلى تشويه صورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والواقع أن الاتحاد الأوروبي تشوبه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مثل العنصرية، وكراهية الإسلام، وكراهية الأجانب، والعنف الجنسي، والتمييز ضد الجماعات العرقية والأقليات، وينبغي له أن يعالج قضايا حقوق الإنسان الخطيرة على أرضه، عوض الاعتراض على حالات حقوق الإنسان في بلدان أخرى.

136 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن ممثلة الاتحاد الأوروبي استخدمت في البيان الذي أدلت به صباح ذلك اليوم مصطلح "النظام" لدى وصف بلده. وقال إن وفد بلده لم يثر نقطة نظام في ذلك الوقت لأنه أراد تجنب أي ظهور بنية تعطيل الإجراءات. ومن الواضح أن اسم بلده هو الجمهورية العربية السورية. وبالنسبة لمن يبدو أنهم فقدوا قدرتهم على الرؤية، فقد كان الاسم مكتوباً أمامهم بأحرف بارزة. وأضاف أنه يمثل البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية، وهي عضو مؤسس للمنظمة، وينبغي مخاطبة وفد بلده وفقاً لذلك. ويعوّل وفد بلده على الرئاسة لضمان التزام جميع الدول الأعضاء بقواعد الاتصال ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي آخر مرة تحقق فيها، وجد أن تلك المنظمة قد أطلق عليها اسم "الأمم المتحدة" وليس "الأنظمة المتحدة".

137 - وأعرب عن رغبته في طمأنة الوفود بأنها إذا لم تجد أسماء بلدانها واردة في بيان الاتحاد الأوروبي هذا، فقد تجده في النسخة المحملة على منصة "e-delegate". ومن الغريب أن جميع الدول التي اتهمتها ممثلة الاتحاد الأوروبي بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان هي دول لها خلافات سياسية مع الاتحاد الأوروبي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، مما يعطي الانطباع بأن بيانها مسيس. وبالنسبة للوفود التي فاتها الاستماع إلى بيان الاتحاد الأوروبي، قال إنه سيلخصه لأنه بيان بسيط ومفاده أن الاتحاد الأوروبي محق، والآخرون مخطئون. وجميع الذين يتعهدون بضمان معيشة أفضل لشعوبهم مقصرون وينبغي انتقادهم، في حين أن الاتحاد الأوروبي فوق النقد.

138 - ورأى أن المفيد القيام بمقارنة بين بياني الاتحاد الأوروبي والكرسي الرسولي بشأن موضوع عقوبة الإعدام. وقد أيد هذا الأخير وقف العمل بحكم الإعدام كدفاع عن كرامة الإنسان. وفي الوقت نفسه، أعطت ممثلة الاتحاد الأوروبي لنفسها الحق في توجيه أوامر إلى بيلاروس، وهي دولة عضو أخرى. وقد حث الاتحاد الأوروبي بيلاروس على إلغاء عقوبة الإعدام وعلى تعليق عمليات الإعدام كخطوة أولى. وهذا مثال واضح على ما يحدث في اللجنة. وقد ساقت ممثلة الاتحاد الأوروبي عدداً من الاتهامات التعسفية ضد بلدان أخرى، بما فيها بلده. وفي هذا السياق، قال إنه يود أن يذكر بالمثل القائل بأن 100 أرنب لا تشكل حصاناً وأن 100 ادعاء لا يشكل دليلاً.

139 - وأشار إلى أنه ينبغي للوفود أن تستعرض ما ورد في بيان ممثل سنغافورة، الذي أدلى به صباح ذلك اليوم، والذي يمكن أن نتعلم منه الكثير. وقد قال في هذا البيان إن بلده لا يدعي أن نموذجه مثالي ولا يفترض أنه يحتكر الحكمة، ولكنه يظل منفتحا على التعلم من الآخرين ومشاركة تجاربه. وأضاف أنه يجب على كل بلد، في نهاية المطاف، أن يقرر بنفسه ما هو الأفضل له في ضوء ظروفه الفريدة.

140 - **السيدة إينانج أورنيكول** (تركيا): قالت إن ممثلة اليونان قدمت في وقت سابق من صباح ذلك اليوم تفسيراً انتقائياً أُحادي الجانب للتاريخ وواقع الحال. فقد طُرد القبارصة الأتراك في عام 1963 من المؤسسات الحكومية والهيئات التشريعية والقضائية في قبرص، وارتُكبت في حقهم فظائع وهي وقائع مدعومة بالوثائق. ونتيجة لذلك، نُشرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964. وعلى مدى السنوات العشر التالية، شُرد 000 180 من القبارصة الأتراك وأُجبروا على العيش في جيوب متناثرة. ولذلك، فإن الاحتلال الوحيد في الجزيرة هو الاحتلال الذي دام 58 سنة من قبل الإدارة القبرصية اليونانية.

141 - وأضافت قائلة إن السلطات القبرصية التركية تبذل قصارى جهدها لتيسير عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص. وقد فُقد المئات من القبارصة الأتراك بين عامي 1963 و 1974. وباتت المحاولات الرامية إلى استغلال قضية إنسانية لأغراض الدعاية السياسية تقوض العمل الممتاز الذي تضطلع به اللجنة. وقد أسهمت تركيا بمبلغ 1,5 مليون دولار في اللجنة منذ عام 2006.

142 - وأردفت قائلة إنه بغية معالجة قضايا التراث الثقافي، أنشأ القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون لجنة تقنية مشتركة نفذت عدة مشاريع هامة تتعلق بمواقع موجودة على جانبي الجزيرة.

143 - ومضت تقول إن فاروشا تقع داخل حدود الجمهورية التركية لشمال قبرص. وتهدف الخطوات التي اتخذتها السلطات القبرصية التركية إلى إفادة المالكين السابقين للممتلكات في فاروشا. وأيد بعض القبارصة اليونانيين من سكان فاروشا السابقين العملية الجارية، لأنها ستسمح لهم باستعادة ممتلكاتهم أو الحصول على شكل من أشكال التعويض. وتوفر لجنة الممتلكات غير المنقولة المكلفة بالنظر في المطالبات المتعلقة بالملكية في فاروشا سبيل انتصاف محلي فعال لهذه المطالبات، وهي معترف بها لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأكدت أن أي خطوات تتخذها السلطات القبرصية التركية لن تشكل انتهاكا لحقوق الملكية في فاروشا.

144 - وأكدت في الأخير أن تركيا تؤيد تأييداً تاماً مقترحات القيادة القبرصية التركية الرامية إلى إقامة علاقة تعاون منظمة مع الجانب القبرصي اليوناني بعد الاعتراف بالمساواة المتأصلة في السيادة والمركز الدولي المتساوي للجانبين.

145 - وأوضحت أن المزاعم التي لا أساس لها التي أدلت بها الإدارة القبرصية اليونانية سيرد عليها نظيرها القبرصي التركي، الذي لا يمكن للأسف سماع صوته في اللجنة.

146 - **السيدة ديموثينوس** (قبرص): قالت إن من المهم إيلاء الاحترام لجميع الدول الأعضاء والتوجه إليها بأسمائها الصحيحة. وقبرص هي الدولة الوحيدة المعترف بها في الجزيرة. ولا يمكن إنكار أن انتهاكات حقوق الإنسان في قبرص تنبع من غزو تركيا واحتلالها المستمر. وإن محاولات تركيا تشويه الواقع التاريخي فيما يتعلق بغزوها لقبرص في عام 1974 واحتلالها غير المشروع المستمر للجزيرة هي محاولات مؤسفة للغاية واستفزازية للغاية. واعتبرت أن ادعاءات عزلة الطائفة القبرصية التركية ليست أكثر من تسمية ملطفة لكيان انفصالي أتى وليد العدوان وقد أدانه مجلس الأمن. ويدرك المجتمع الدولي أن تركيا قد ألحقت الدمار بالجزيرة، وشردت ثلث السكان، ونفذت خططها للتقسيم وعززت أمراً واقعاً جديداً. وكانت ذروة الاستفزاز التركي إصرارها على فرض حل الدولتين على قبرص. وليس في معاهدة الضمان ما يمكن تفسيره على أنه يسمح باستخدام القوة من جانب دولة ضد دولة أخرى أو يضفي الشرعية على ذلك. والظروف والشروط التي يمكن لمجلس الأمن في ظلها أن يأذن باستخدام القوة مبينة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

147 - وأضافت أن عدداً كبيراً من القبارصة لا يزالون في عداد المفقودين. ويجب على تركيا أن تقدم المعلومات الموجودة في محفوظاتها العسكرية بشأن مصيرهم ومكان وجودهم، وأن تمتنع عن تسييس هذه المسألة الإنسانية البحتة عن طريق حجب المعلومات التي يمكن أن تمنح أسر الضحايا فرصة طي صفحة الألم التي تحتاجها بشدة.

148 - واختتمت كلامها قائلة إن حكومة تركيا تواصل تنفيذ خططها الرامية إلى إعادة فتح فاروشا في تحد تام لقرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية. وتشكل هذه الخطط مظهرا واضحا من مظاهر السياسة المتعمدة الرامية إلى تقويض احتمال استئناف المفاوضات والتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص على الأساس المتفق عليه على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة 17:55.